الدورة الثانية للجنة الفرعية المعنية بالثروة الحيوانية التابعة للجنة الزراعة

إجراءات المراسلات الخطية

البند 4–1 من جدول الأعمال: التقدم في الأساليب المطبقة للتكيف مع تغيّر المناخ والتخفيف من وطأته

ردّ الأمانة على التعليقات الخطية الواردة من الأعضاء حتى تاريخ 3 يوليو/تموز 2024

تعرِب الأمانة عن تقديرها للتعليقات الواردة من الأعضاء بشأن البند 4–1 من جدول الأعمال. وقد وردت تعليقات من الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها 27 دولة عضوًا (تؤيد ألبانيا والجبل الأسود ومولدوفا هذا البيان أيضًا)، وسويسرا، والفلبين، وماليزيا، ونيوزيلندا، والولايات المتحدة الأمريكية.

وتعرِب الأمانة عن تقديرها لما يبذله الأعضاء من جهود من أجل تعزيز الكفاءة وتنفيذ الحلول الفنية والمبتكرة للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، بما في ذلك غاز الميثان، في قطاع الثروة الحيوانية وزيادة الوعي بشأن التخفيف من وطأة التأثيرات وتشجيع إعادة تدوير السماد الحيواني وإعادة استخدامه كسماد عضوي وتحسين احتجاز الكربون.

وترحّب المنظمة بالتوصية بشأن تحديد إجراءات التخفيف من وطأة التأثيرات والتكيّف في قطاع الثروة الحيوانية، وتصميم هذه الإجراءات وتنفيذها، بما في ذلك استخدام التكنولوجيات المبتكرة وعلم الوراثة وتربية الحيوانات.

وترحّب المنظمة بالتوصية بشأن اتباع نهج متوازن وشامل للنظر في الأبعاد الثلاثة للاستدامة، بما في ذلك تعدد وظائف نظم الثروة الحيوانية. وعلاوة على ذلك، تقرّ المنظمة بدور الثروة الحيوانية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة واتفاقية باريس، بالتوازي مع زيادة الإنتاجية والدخل لدى المزارعين ومنتجي الثروة الحيوانية، وتسخير التكنولوجيات وأفضل ممارسات الإدارة.

وتعرِب المنظمة عن تقديرها لما حظي به نموذج المنظمة للمحاسبة البيئية للثروة الحيوانية العالمية (GLEAM) من إقرار باعتباره أداة قيّمة لتقدير الانبعاثات على طول سلسلة الإنتاج. وقد تم تطوير نموذج المحاسبة هذا لتقدير مساهمة الثروة الحيوانية في التنوع البيولوجي وكفاءة استخدام المياه والنيتروجين. وستواصل المنظمة معايرة النموذج من خلال مقارنة مخرجاته بالبيانات الواقعية عبر نظم الثروة الحيوانية المختلفة.

وتشير التعليقات الخطية إلى أن شراكة المنظمة من أجل تقييم وأداء الثروة الحيوانية على الصعيد البيئي (LEAP) قد أفضت إلى وضع عدد من الخطوط التوجيهية التي يمكن أن تكون مفيدة في الرصد والإبلاغ عن انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وسائر الآثار البيئية على المستوى القطري. وتتوافق هذه الخطوط التوجيهية بشكل كامل مع "الخطوط التوجيهية لهيئة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ الصادرة في 2006 بشأن القوائم الوطنية لحصر غازات الاحتباس الحراري"، وتنقيحها الصادرة في عام 2019.

وترحّب المنظمة بالدعوة إلى مواصلة تقديم الدعم للأعضاء من أجل وضع الخطط والسياسات الخاصة بالتخفيف من آثار المناخ والتكيّف معه، والحصول على التمويل المناخي، لقطاع الثروة الحيوانية.

وتأخذ المنظمة علمًا بالتشجيع على إطلاع الأعضاء على البيانات اللازمة لتقييم انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، والإبلاغ عنها. وفي ما يتعلق بمقاييس المناخ، فإن المنظمة تتفق مع قرار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ باستخدام مؤشر إمكانية الاحترار العالمي (GWP) للإبلاغ عن غازات الاحتباس الحراري، كما تحيط علمًا كذلك بخيار استخدام مؤشر إمكانية الاحترار العالمي-نجمة (GWP*) كمؤشرٍ ثانٍ.

وترحّب المنظمة أيضًا بتطبيق الضمانات الاجتماعية والبيئية لإعطاء حوافز لاتباع نُهج نظمية، على غرار الزراعة الإيكولوجية، إضافة إلى أوجه التآزر بين المناخ والتنوع البيولوجي.

وتلاحِظ المنظمة أيضًا اهتمام الأعضاء بالفرص التي قد توفّرها المشاركة في أسواق الكربون لقطاعات الثروة الحيوانية (بما في ذلك من أجل الحدّ من انبعاثات غاز الميثان وأكسيد النيتروز)، خاصة كمصدر إضافي للدخل لدى المزارعين. وترحّب الأمانة بالتوصية بأن تقوم المنظمة بإعداد وثيقة توجيهية بشأن الفرص والمخاطر المتعلقة بمشاركة الأعضاء في أسواق الكربون الممتثلة والطوعية ضمن قطاع الثروة الحيوانية بموجب اتفاق باريس، حسب الاقتضاء ومع مراعاة السياقات الوطنية. وستعقد المنظمة مشاورات مع المنظمات الأخرى والمؤسسات المالية الدولية، مثل البنك الدولي، التي تعمل في أسواق الكربون الطوعية للبناء على المنهجيات القائمة عند إعداد التوجيهات. وترحّب المنظمة بالاقتراح الداعي إلى مراعاة جميع متطلبات المادة 6 من اتفاق باريس في التوجيهات، بما في ذلك المسائل المتعلقة بمخاطر أي انعكاس في إجراءات التخفيف المتصلة بالانبعاثات أو عمليات إزالتها عند إعداد التوجيهات.